



الجمهورية اللبنانية

السلطة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ٤١/٢٥٢
التاريخ: ٥/١١/٢٠٢٢

سعادة محافظ البقاع القاضي كمال أبو جوده المحترم

الموضوع: منع ري المزروعات من مياه نهر الليطاني وروافده وضرورة تأمين مقتضيات الامن الصحي وجودة مياه الري وسلامة الغذاء في إطار السعي والبحث عن الأمن الغذائي.

المراجع:

- القانون المعجل رقم 35 الصادر في 24 تشرين الثاني سنة 2015 قانون سلامة الغذاء.
- القانون رقم 192 الصادر بتاريخ 16 تشرين أول 2020 الرامي الى تعديل القانون رقم 77 الصادر في 13 نيسان سنة 2018 قانون المياه.
- مقتضيات حماية الصحة العمومية.

لما كانت المادة 8 من قانون سلامة الغذاء قد فرضت على المزارع: "المحافظة على سلامة الانتاج النباتي أو الحيواني وجودته وأن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع تلوثه".

ولما كانت المادة 86 من قانون المياه قد اوجبت على كل فرد المساهمة الفعالة في المحافظة وعلى النظم البيئية المائية والمياه وحمايتها. وأولت السلطات العامة وعلى الاخص المؤسسات العامة للمياه والمحافظين ووزارة البيئة، كل ضمن نطاق صلاحياته السهر على حماية المياه والنظم البيئية المائية وذلك وفقاً للاحكام القانونية النافذة.

ولما كان لا يزال الحوض الأعلى لنهر الليطاني يعاني من مشكلة تدفق مياه الصرف الصحي الى نهر الليطاني وروافده بشكل غزير يصل سنوياً الى حدود 47 مليون متر مكعب، بسبب التعثر غير المفهوم من قبل الجهات المعنية بتطبيق القانونين 63 و64 للعام 2017 والتي اقرت سلسلة مشاريع للبنى التحتية للصرف الصحي ومعالجته وأمنت الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من خلال التمويل المحلي والقروض الخارجية.



ولما كانت المتساقطات الغزيرة هذا العام وإن كانت قد زادت من تصريف نهر الليطاني و روافده، إلا أنها ليست كفيلة وحدها برفع التلوث عن النهر في ظل عدم معالجة مشكلة التلوث وإزالة مصادره، وبالتالي كانت ولا تزال مياه نهر الليطاني في الحوضين الأعلى والادنى غير مطابقة لمعايير ومواصفات مياه الري، وتالياً فإن المزروعات المروية من هذه المياه لا تكون مطابقة لمواصفات ومعايير سلامة الغذاء، وتشكل تهديدا للصحة العامة للمستهلكين.

ولما كان في إطار السعي الى تأمين مقتضيات الامن الغذائي والتشجيع على الزراعة قد رصدت فرق المراقبة التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مباشرة أنشطة ري عدد من المحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني وبعض روافده الملوثة، ولما كانت مياه نهر الليطاني لا تزال غير مطابقة للمعايير الجرثومية لإستخدامها لري المزروعات، بحسب معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) و منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)، خاصة وان نسبة القبوليات الاجمالية ونسبة القبوليات المتحملة للحرارة في بعض المواقع تبلغ اكثر من 5,000,000 مستعمرة في المئة ميليلتر وفقا للتحاليل الدورية التي تجريها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بينما الحد الاقصى المسموح به في كل 100 ميليلتر هو 1000 مستعمرة بالنسبة للقبوليات الاجمالية و100 مستعمرة بالنسبة للقبوليات المتحملة للحرارة وفقا لل FAO او 1000 مستعمرة للقبوليات المتحملة للحرارة وفقا لل WHO، أي أن الجراثيم تتخطى مئات آلاف أضعاف كل المعايير العالمية التي تم وضعها لمياه الري، وحيث انه لا يمكن تحقيق مقتضيات الامن الغذائي على حساب الامن الصحي وجودة الغذاء،

لذلك، يرجى التفضل بإتخاذ الاجراءات الرامية لتعميم منع ري كافة الاراضي والمحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني في الحوض الاعلى لنهر الليطاني ضمن نطاق محافظة البقاع وتكليف من يلزم لتطبيق هذا التعميم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

